مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الديمقراطية المباشرة وحكم الفرد في ليختنشتاين
اسم الكاتب: سامر ناهض خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6160
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal - Direct democracy and autocracy in Liechtenstein

Issue (67) June (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

Direct democracy and autocracy in Liechtenstein

Samer Nahedh Khudair *

samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

Receipt date: 27/1/2024 Accepted date: 17/3/2024 Publication date:1/6/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi67.706

Copyrights: © 2024 by the author.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The state of Liechtenstein is characterized by special importance, despite its small area, small population, and limited resources, as a result of its experience in ruling the country. This arouses attention of many people to give an accurate classification about the democracy of its political regime. It is a hybrid regime based on the distribution of power between two main pillars of the country, represented by the popular will, through the practice of the tools of direct democracy that allows people to participate in the decision-making process; and individual rule, represented by the prince, with the exercise of power by them. However, this regime do not eliminate the role of institutions from exercising its duties within legal constitutional frameworks that regulate the work of the state and institutional frameworks that carry out the tasks of legislation, implementation, and judiciary, like other countries. But the difference lies in that; they are institutions that are not the decision-makers in enforcing policies, which makes this regime the focus of discussion and exchange of opinions about its ability to disengage and overlap in the decision-making process; and how institutions carry out their roles in light of such a structure of governance that combines democracy, individualism, and institutionalism in governing the country, and the method of reconciliation between them. So that it maintains its survival and existence in this form and tools and enjoys satisfaction and acceptance that contributes to its support and stability and the development of its political, economic, and social sectors.

Keywords: mixed governance system, direct democracy, individual rule, constitutional construction, popular initiative.

* Inst. Dr./Al-Nahrain University/College of Political Science.

مجلةُ العلومِ السِّياسيَّةِ – الدِّيمقراطيَّةُ المُباشِرةُ وحُكمُ الفردِ في ليختنشتاين
العدد (67) حزيران (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

الدِّيمقراطيَّةُ المُباشِرةُ وحُكمُ الفردِ في ليختنشتاين

سامر ناهض خضير*
samer.nahed@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2024/1/27 تاريخ قبول النشر: 2024/3/17 تاريخ النشر:2024/6/1

المُلخص:

لقد اتسمت دولة ليختنشتاين بأهمية خاصة على الرغم من صغر مساحتها وقلت عدد سكانها ومحدودية مواردها، نتيجة تجربتها في حكم البلاد، أثار ذلك انتباه الكثيرين حول اعطاء تصنيف دقيق حول ديمقراطية نظامها السياسي. فهو نظام هجين يقوم على توزيع السلطة بين ركنين رئيسين في البلاد تتمثلان بالإرادة الشعبية من خلال ممارسة ادوات الديمقراطية المباشرة التي تسمح للشعب بالمشاركة في عملية صنع القرار، والحكم الفردي المتمثل بالأمير، ومع ممارسة السلطة من قبلهما الا ان هذا النظام لم يلغِ دور المؤسسات عن ممارسة مهامها بأطر دستورية قانونية تنظم عمل الدولة ومؤسساتية تقوم بمهام التشريع والتنفيذ والقضاء، كباقي الدول، لكن الاختلاف يكمن في كونها مؤسسات ليست صاحبة القرار في انفاذ السياسات، ما يجعل من هذا النظام محطاً للنقاش وتبادل الآراء حول قدرته على فك الاشتباك والتداخل في عملية صنع القرار وكيف تقوم المؤسسات بأدوارها في ظل هكذا تركيبة للحكم تجمع بين الديمقراطية والفردية والمؤسساتية في حكم البلاد وطريقة الموائمة فيما بينهم بحيث يحافظ على بقائه ووجوده في هذا الشكل والادوات ويحظى برضا وقبول يساهم في دعمه واستقراره وتنمية قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: نظام الحكم المختلط، الديمقراطية المباشرة، الحكم الفردي، البناء الدستوري، المبادرة الشعبية.

* مدرس دكتور/ جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

إنّ طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لليختنشتاين فرضت واقعاً سياسياً مغايراً عما هو مأهول في بقية دول العالم، فقد تبلورت عملية إدارة وصنع القرار بطريقة لا تستند على اطر ديمقراطية او فردية بحتة كما هو شائع في انظمة الحكم، انما اعتمدت على طريقة المزاوجة في صنع القرار، تجسد ذلك في بناء نظام سياسي استثنائي يجمع بين الديمقراطية المباشرة التي تقوم على مشاركة الشعب في عملية صنع القرار من جهة، والحكم الفردي الذي يتمثل بحكم الأمير في إدارة البلد من جهة ثانية. وبين هذا وذلك أُنتج نظام سياسي هجين او مختلط يعتمد على الملكية والديمقراطية المباشرة والتمثيلية.

واستناداً الى تلك الظروف فإن الجغرافية المحدودة وقلة عدد السكان ومكانة ودور العائلة الحاكمة في البلاد واستقرائها للواقع السياسي والاجتماعي تأسس نظام سياسي هجين يوازن في ممارسة السلطة بين الشعب والامير، ومن جهة اخرى فرض الواقع الدولي اتاحة المزيد من الحقوق والحريات السياسية، فضلاً عن وقوعها في غرب قارة أوربا التي تمثل معقل الديمقراطيات في العالم ساهم ذلك في تنازل الأمير عن بعض صلاحياته للشعب ليمارسها بشكل مباشر مع وجود نظام مؤسساتي يقوم بدور التشريع والتنفيذ والقضاء.

وبذلك فان اعتماد هكذا نظام او طريقة في ادارة الحكم كان الهدف منها تحقيق توازن في ممارسة السلطة، وهذا سيكون موضوع بحثنا.

ينطلق البحث من إشكالية مفادها: ان توزيع السلطة بين الإرادة الشعبية والأمير في ليختنشتاين تمثل تحدياً كبيراً امام معايير الممارسة الديمقراطية، التي تجعل من الشعب المصدر الوحيد للسلطة في البلاد. وبناءً على ذلك تطرح الأسئلة على النحو الآتي:

1- ما طبيعة الممارسة الديمقراطية المباشرة والفردية في ليختنشتاين؟
2- كيف ضبط هذا النظام عملية التوازن في ممارسة السلطة.
3- هل استطاع هذا النظام أن يحقق اداء ناجحاً وفاعلاً في إدارة البلاد؟

4- هل استطاع أن يحافظ على استمراريته في الحكم برغم التركيبة المعقدة التي تأسس عليها؟

ومن أجل معالجة تلك الإشكالية يطرح البحث افتراضاً مفاده (ان معايير الممارسة الديمقراطية في ليختنشتاين اعتمدت على جعل الارادة الشعبية تشارك بشكل مباشر في ممارسة السلطة للحد من نفود الأمير، مع أداء مؤسساتي فاعل للنظام السياسي).

المنهجية:

إنّ دراسة تجربة حكم تفرض على الباحث الاعتماد على أكثر من منهج للوصول الى النتائج. فعملية الحكم في ليختنشتاين ترتبط بجذور تاريخية اثرت على نوعية وطبيعة الحكم في البلاد مما تطلب استعمال المنهج التاريخي للوقوف على اهم مراحل تطور متغيرات الحكم. فضلاً عن اجراء وصف لأدواته وممارساته، تطلب اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح الصورة للقارئ حول اجراءات الحكم في هذه البلاد. ولن يخلو البحث في استعمال منهج التحليل النظمي.. لأنه يرتبط بعمل النظام السياسي الذي يتطلب اجراء تحليل للظروف البيئية المحيطة بهذا النظام وانعكاسها على آلية عمله.

أولاً: نبذة عن ليختنشتاين.

تقع امارة ليختنشتاين في قارة أوربا بين (النمسا) و(سويسرا) ويحيط بها جبال الألب من الشرق ووادي الراين من الغرب، وتبلغ مساحتها (160) كم2 ويبلغ عدد سكانها حوالي (37000) نسمة من ناحية (Veenendaal 2014, 337) ومن ناحية اخرى، ان بدايات تأسيسها يعود الى عام (1806). فبعد ان كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية اصبحت بعد ذلك دولة ذات سيادة غير مكتملة الاركان بموجب دستور عام (1862) الذي أسس نظام حكم ملكي وراثي الى جانب ذلك مجلس منزوع السلطة والحقوق في ممارسة ادواره، سوى بعض الامور التشاورية، يتكون من خمسة عشر عضواً ثلاثة منهم يعينهم الامير على ان يتم انتخاب الباقين من قبل الناخبين الذكور على اساس نظام انتخابي غير مباشر(Marxer 2007, 1)، إلا أن طبيعة الحكم في ليختنشتاين لم تستمر على هذا الشكل والمنوال، فبعد نهاية الحرب العالمية الاولى وتفكيك المملكة

النمساوية والمجرية التي كانت تربطهم علاقات سياسية واقتصادية قوية مع ليختنشتاين، ادى ذلك الى اعادة هيكلة الامارة سياسياً وتغير مسار بوصلتها اتجاه جارتها سويسرا (Lukaszewski 2001, 75). وسعت من حجم علاقاتها معها عن طريق إقامة اتحاد بريدي وجمركي واعتمدت الفرنك السويسري كعملة وطنية لها واخذت سويسرا تتولى الى حد كبير التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لليختنشتاين في التعامل مع الدول الاخرى(Veenendaal 2014, 337)، ونتيجة الى طبيعة الاحداث التي فرضتها الحرب العالمية الاولى واختلاف التحالفات والحاجة الى التعاطي مع الواقع الدولي الجديد وحجم الضغوطات الداخلية شرعت ليختنشتاين الى وضع دستور جديد للبلاد في العام (1921) والمعدل في عامي (1992–2003) والذي كان بمثابة نقلة نوعية في نظام حكمها، اسس هذا الدستور نظاما هجيناً (مختلطاً) يقوم على توزيع السلطة بين الامير والشعب الى جانب ذلك وجود نظام مؤسساتي متكامل متمثل بالبرلمان والحكومة يقومان على ادارة انشطة الدولة وتنظيمها، عملاً بالقرارات الواردة من الامير والشعب، ووفقاً لهذا الدستور وسعت ليختنشتاين من الحقوق والحريات وعززت من نوعية وطبيعة نظامها الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي اصبح هناك تقسيم مؤسساتي يتوزع ما بين المؤسسات المركزية والمحلية وتتمتع كلٌّ منها بصلاحياتها واختصاصاتها التي وضعها لها الدستور والقانون(Marxer 2007, 1)، اما على المستوى الخارجي فقد اخذت تتدرج في طبيعة عملها وكانت من اولوياتها الحصول على عضوية الامم المتحدة، وكان السبب في التأخر بعدم انضمامها يعود لما تعانيه من تحديات جمة تواجهها منذ عقود من السنين ابرزها صغر حجمها ومدى سيادتها على اراضيها وقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الا انها في نهاية المطاف تمكنت من الحصول على العضوية بعد تلبية المتطلبات جميعها لتصبح عضواً في الامم المتحدة في عام (1993) (Wohlgemuth 2021 ,1)، وبهذا تمكنت من ان تأخذ مساحة اوسع في التحرك على المستوى الدولي المتمثلة بالمشاركة في المحافل الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات واقامة العلاقات مع الدول والمؤسسات الدولية والتي كانت ابرزها الوصول

الكامل الى السوق الموحدة للاتحاد الاوربي بعد ان اصبحت عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوربية (EEA)(Curtis large 2023, 1-2).

من دون ان تكون عضواً في الاتحاد الأوربي الى جانب (النرويج وايسلندا) وفي الوقت نفسه لديها اتحاد جمركي ونقدي مع (سويسرا) وهي ليست عضواً في الاتحاد الأوربي (Wohlgemuth 2021, 1; Armstrong, H. W, and Read, R 2002).

يمكن القول ان ليختنشتاين دولة عالية الثقة وتحظى بأهمية كبيرة عن طريق سياساتها التى تعتمدها. لذا حظيت باهتمام كبير من قبل الدول الاوربية المجاورة لها لا سيما (سويسرا)، فقد عملت على نقل تجربتها في الحكم إليها عن طريق اعتماد الديمقراطية المباشرة في مقابل التخفيف من النفوذ الاميري. وبهذا نكون قد اوجزنا رؤية عامة عن دولة ليختنشتاين، لذلك سنتناول اهم مفاصل الدولة في البناء الدستوري المؤسساتي وطبيعة ونوعية نظام حكمها.

ثانياً: البناء الدستوري

اعتمدت ليختنشتاين على بناء دستوري يجعل منها امارة دستورية وراثية ديمقراطية مع وجود برلمان وحكومة وقضاء، سلطة الدولة متأصلة في الامير والشعب ويمارسها كلاهما وفقاً لأحكام الدستور (Article7, 2003) ومن خلال هذه المرتكزات الأساسية لهذا النظام سنركز على طبيعة وصلاحية كل منهما على النحو الآتي:

1- الأمير والشعب

الأمير الحاكم الفعلي في ليختنشتاين يتم تعينه عن طريق وراثة العرش مع ولي عهده من قبل البيت الأميري الذي يضم العائلة المالكة، وفقاً لقانون خاص به ويشغل المنصب لمدى الحياة ما لم يرَ البيت الملكي مخالفة تدعو الى اقالته (Article3, 2003). ويتمتع بصلاحيات دستورية واسعة تتمثل في تعيين الحكومة بناءً على اقتراح من البرلمان وحتى اقالتها (Pfeiffer 2022, 10)، وحل البرلمان وتعليق الاجراءات القانونية حتى التي يتم تبنيها عن طريق الاستفتاءات (OSCE 2020, 45) والمشاركة في تشريع القوانين عن طريق اتخاذ مبادرات في شكل مشاريع قوانين حكومية وصلاحية نقض المقترحات البرلمانية، وله سلطة

إصدار مراسيم الطوارئ الأميرية عندما يكون امن ورفاهية البلد على المحك وله الحق في عقد جلسات البرلمان وتأجيلها (Government in Liechtenstein, European commission 2018, 3).
ويمثل الدولة في علاقاتها الخارجية جميعها بالتعاون مع الحكومة ويتمتع بصلاحية تعيين القضاة وتخفيف الاحكام الصادرة وإلغاء الاحكام القضائية وإصدار العفو ويجوز له ان يكلف ولي العهد في ممارسة السلطة بشكل مؤقت كممثل عنه عندما يتعذر ممارستها او محاولة تدريبه على ممارسة السلطة (Article8, 2003). وللأمير الحق في اي وقت إلغاء الوكالة التي منحها لخلفه، وفي الوقت نفسه يمنع القانون الاميري من تولي المرأة منصب الامير وخلفه (Lukaszewski 2015, 101).
يتضح من ذلك ان شرعية الامير والصلاحيات التي يمارسها ليست نتاج عملية انتخابية يمنح من خلالها الشعب ثقته به، انما هذا النوع من الشرعية ينطلق من جملة من الاعتبارات والتي سنتناولها لاحقاً، وفي الوقت ذاته فهي صلاحيات دستورية تستند على الدستور والقوانين في ممارستها، فضلاً عن اعراف سائدة في البلد منذ عقود عدة ساهمت في تضخم الصلاحيات التي يمارسها الأمير.
في قبال تلك الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الامير لامتلاك سلطة القرار في البلاد، تصاعد دور وصلاحيات الشعب بموجب دستور عام (1921)، فقد أضحى يشكل متغيراً هاماً يوازي في صلاحياته سلطات الامير وتمثل ذلك عن طريق اعتماد الديمقراطية المباشرة التى تتيح له المشاركة في ممارسة السلطة، اخذ ذلك شكل المبادرة او الاستفتاء حول بعض الاقتراحات التي يروم اليها الشعب او اعطاؤه القرار عندما لا يجد اجماع في المؤسسة المعنية على صنعه (Lukaszewski 2015, 96). وسيكون لدينا شرح مفصل حول طبيعة المبادرة والاستفتاء وطريقة عملهما والضوابط التي تحكمهما في طيات البحث القادم.
وبذلك فان ركني القرار في ليختنشتاين استندا إلى الأمير والشعب واللذين يمثلان متغيرين في عملية صنع القرار، لكن هذا النظام حاول ان يجد الاليات المناسبة التى تمنع عملية التقاطع بينهما عن طريق تأسيس خطوط للتعاون والعمل المشترك في

سيرورة صنع واتخاذ القرار في البلد من دون ان يأثر على عرقلة سير عمل الدولة، سنوضح ذلك بشكل اكبر في بقية متن البحث.

2- البرلمان (لاندتاغ)

يمثل البرلمان (Landtag) الهيئة التشريعية في ليختنشتاين والذي يتكون من غرفة واحدة ويضم (25) مقعداً تشغل لمدة اربع سنوات يجري انتخابه عن طريق التصويت الشعبي المباشر وبموجب نظام التمثيل النسبي(Moeckli 2021, 4). يتم انتخاب رئيس البرلمان ونائبه في الجلسة الافتتاحية من قبل الاعضاء، ولكي يكون قرار البرلمان صالحاً يجب ان يكون ثلثا أعضائه حاضرين ويجب اعتماد الاغلبية الحاضرة في التصويت باستثناء ما قد يتم النص عليه بخلاف ذلك في الدستور والنظام الداخلي (Egoovernment in Liechtenstein, European commission, 2018, 3). وتتمثل المهام الرئيسة المناطة به في تشريع القوانين والمشاركة في ابرام الاتفاقيات واعداد الميزانية السنوية واقرار الضرائب والتكاليف العامة الاخرى والرقابة على الحكومة وحجب الثقة عنها او احد اعضائها (Article, 62, 2003).

فان صلاحيات عمل البرلمان في ليختنشتاين لم تختلف عن النماذج الاخرى في التشريع والرقابة، ولكن الاختلاف يكمن في دخول متغيرات اخرى تتمتع بسلطة كبيرة في عملية تحديد نوعية وطبيعة التشريع متمثلة بالأمير والشعب وهذا ما سنوضحه في طيات البحث القادمة.

3- الحكومة

تناط السلطة التنفيذية بالحكومة وهي هيئة جماعية تتألف من رئيس الوزراء واربعة وزراء، لكل وزير نائب مناوب يشارك في اجتماعات الحكومة الجماعية (OSCE 2020, 4) وفي حالة غياب الوزير يكون احد الوزراء نائباً لرئيس الوزراء، وكل اعضاء الحكومة بما فيهم النواب يتم تعيينهم من الأمير باقتراح من قبل مجلس النواب، ويشترط لأعضاء الحكومة ان يكونوا من المواطنين الاصليين ممن يحق لهم خوض الانتخابات البرلمانية، والية توزيع الوزارات الاربعة تكون على اساس المناصفة بين الجزء العلوي للدولة (اوبرلاند)

(Oberland) والجزء السفلي للدولة (اونترلاند) (Unterland) بواقع وزيرين لكل منهما وهو ما ينطبق على المناوبين او المساعدين ايضاً، تستمر الحكومة في عملها لمدة اربع سنوات(Egoovernment in Liechtenstein, European commission 2018, 3) ومسؤولة امام الامير ومجلس النواب (OSCE 2020, 4) وفي حالة فقدان الحكومة ثقة الامير ومجلس النواب تفقد سلطتها ووظائفها حتى تتولى الحكومة الجديدة منصبها، فيتعين على الامير تعيين حكومة مؤقتة للقيام بمهام الدولة وبعد اربعة اشهر على الاكثر يجب ان تخضع الحكومة المؤقتة نفسها للتصويت للحصول على ثقة البرلمان ما لم يعين الامير حكومة جديدة بناءً على توصية من مجلس النواب. وفي حالة فقدان عضو الحكومة ثقة الامير او البرلمان فان القرار بشأن السماح له او لها بالبقاء في منصبه يجب ان يتخذ من قبل الامير بالاتفاق مع البرلمان الى ان يتم تعيين العضو الجديد بتولي نائبه المهام الرسمية. ولكي يكون قرار الحكومة الجماعية سارياً يجب ان يكون اربع وزراء حاضرين على الاقل ويجب ان تصوت غالبية الاعضاء الحاضرين لصالحه في حالة التعادل يكون لرئيس الحكومة الصوت المرجح والتصويت يكون اجباريًّا. يؤدي رئيس الحكومة القسم امام الامير او الوصي ويؤدي اعضاء الحكومة القسم امام رئيس الحكومة (Article78- 79-80-81- 87-93, 2003). اما عن المهام المناطة بالحكومة فهي مراقبة عمل المؤسسات والمسؤولين الخاضعين لها والاشراف على السجون وادارة المباني التابعة لها واعداد التقارير السنوية عن الاعمال وارسالها الى البرلمان واعداد مشاريع القوانين وتقديمها الى (الدايت) (Government in Liechtenstein, European commission 2018, 3). يتضح من ذلك ان مسؤولية الحكومة لا تربط بجهة واحدة متمثلة بالبرلمان كما هو شائع في التجارب الاخرى، انما تكون مسؤولة امام جهة اخرى وهي الامير، ما يضعها امام محددات اكثر في طبيعة عملها، يجعل منها الية تنظيمية وادرية اكثر من كونها صانعة للقرار والمسؤول الاول والاخير عن صنع السياسات العامة في البلاد.

4- القضاء

تتمتع السلطة القضائية في ليختنشتاين باستقلالية تامة في اصدار الاحكام حول القضايا التي ترفع امامها كما اشار اليها الدستور والقانون، الا ان السلطة القضائية في ليختنشتاين اختلفت عن بقية الدول الاخرى في طبيعتها وطريقة تشكيلها، اذ تنفذ العدالة باسم الامير والشعب من قبل القضاة (Article95,2003)، كما انها اعتمدت على الية في تشكيلها تقوم على تأسيس لجنة مشتركة من البرلمان والحكومة والامير وتكون برئاسة الامير يكمن عملها في ترشيح مجموعة من القضاة لتوصي بهم لمجلس النواب بعد موافقة الامير على المرشحين، فإذا تمت مصادقة مجلس النواب على المرشحين الموصى بهم يتم تعيينهم قضاة من قبل الامير. اما اذا رفض مجلس النواب مرشحاً اوصت به اللجنة ولم يتم التوصل الى اتفاق بشأن مرشح جديد في غضون اربعة اسابيع فان مجلس النواب يقترح مرشحاً خاصاً به ويحدد موعداً لإجراء استفتاء حول اختيار احد المرشحين والفائز الذي يحصل على الاغلبية المطلقة من الاصوات يعين قاضياً من قبل الأمير (Marxer 2007, 7 ;Bartmann, B 2002).

ان المفارقة هنا تكمن في ذكر الامير الى جانب الشعب في تحقيق العدالة وهي صورة من صور النظام المختلط الذي يدمج بين مرتكزين أساسيين في عملية صنع القرار في النظام السياسي، والملاحظ ان طريقة تشكيلها لم تعتمد على مجلس النواب بشكل رئيس انما على لجنة يكون فيها الامير محور عملية اتخاذ القرار وهو ما يشكل مفارقة الى حد ما.

اما عن نوعية المحاكم في ليختنشتاين فهي تتنوع ما بين محاكم عادية والخاصة بالمسائل المدنية والجنائية العادية ذات الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية تكون من اختصاص محكمة الاستئناف العليا ومن الدرجة الثالثة من قبل المحكمة العليا، اما النوع الثاني من المحاكم هي المحكمة الادارية المختصة في القضايا الادارية والنوع الاخير هو محكمة الدولة والتي يتم تأسيسها بقانون خاص(Moeckli 2021, 43)، تعمل على حماية الحقوق العامة والفصل في تنازع الاختصاصات بين المحاكم القانونية

والسلطات الادارية والعمل كمحكمة تأديبية لأعضاء الحكومة، وتحدد ما اذا كانت القوانين والمعاهدات متوافقة مع الدستور، وما اذا كانت اللوائح الحكومية متوافقة مع القواعد الدستورية والقانونية وتعمل ايضاً كمحكمة انتخابية تفصل بالاختلافات الانتخابية بين المرشحين ولها كلمة الفصل في صحة الاجراءات الانتخابية من عدمها، تتكون محكمة الدولة الدستورية (Constitutionel) من خمسة قضاة وبدلاء عنهم يعينهم الامير (ريجنانت) مع استبدال سنوي لاحد القضاة ويشترط ان يحمل رئيس المحكمة واغلبية الاعضاء جنسية ليختنشتاين(Article97-98- 102- 104, 2003) ويعمل قضاة المحكمة على اساس عدم التفرغ وغالباً ما يعملون في مكاتب المحاماة كمحامي بالتوازي (OSCE 2020, 10).

وبهذا تكون السلطة القضائية منذ عملية تأسيسها انبثقت من لجنة مشتركة تكون تحت رعاية الامير، والمتغير الاهم في ذلك ادخال الشعب كطرف في عملية اختيار اعضاء السلطة القضائية عند الاختلاف، ما يعطي للشعب دور الفيصل في حسم عملية الاختيار. مع ذلك فان عمل محكمة الدولة يتمتع بمساحة واسعة في اتخاذ القرار حول القضايا التي ترفع إليها والتي تكون في كثير من الاوقات بمثابة سياسة عامة للبلد، يعود السبب في ذلك على اعتماد النظام في جعل القضاء الفيصل في حل النزاعات بالقانون.

ثالثاً: أدوات الحكم او السلطة في ليختنشتاين

لقد اعتمدت ليختنشتاين على التوزيع الثنائي للسلطة كما اشرنا انفاً والتي توزعت بين الشعب والامير وفي كل منهما صلاحياته وحدود ممارساتها، لذا سنبحث في عملية ممارسة السلطة من قبل الشعب من جهة والتي تأخذ صورة الممارسة الديمقراطية المباشرة ومن جهة اخرى ممارستها من قبل حكم الفرد المتمثل بالأمير وهما صورتان متناقضتان لواقع الحكم في الانظمة السياسية، سنبين فيما بعد طريقة هذه الممارسة واساليبها واسباب بقائها والقبول بها ومدى كفاءتها في ادارة الدولة على النحو الآتي:

العدد (67) حزيران (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

1- أدوات الديمقراطية المباشرة في ليختنشتاين

لقد استوحت ليختنشتاين ادوات الديمقراطية المباشرة بتأثير واعتماد من سويسرا. اذ لعبت نماذج ديمقراطية الكانتونات المباشرة دوراً أكبر من الدور الفيدرالي والتي يمكن ان يطلقها الشعب او البلديات، لذا فان ممارسة الديمقراطية المباشرة في ليختنشاين كفلها دستور عام (1921) والتي جاءت متقاربة الى حد ما مع التجربة السويسرية والتي اخذت صورتين كما هو معتمد فيها، الاولى المبادرة الاستباقية الشعبية والاستفتاء الشعبي وفي كلا الحالتين تنوعت تلك الادوات في ممارستها وطبيعة عملها وتأثيرها على عمل النظام السياسي والتي سيتم تناولها على النحو الآتي:

أ- مبادرة استباقية شعبية

تشمل المبادرة الاستباقية قيام الشعب في اقتراح القوانين والقرارات او تقديم اقتراح بتعديل دستوري او تشريعي. تقدم المبادرة الى الحكومة على شكل مسودة معدة (مبادرة مصاغة) تتضمن اقتراح محدد لقانون جديد او لتعديل القوانين او الدستور (Lukaszewski 2015, 97 ; Corbett, and Veenendaal 3018) او كاقتراح بسيط (مبادرة غير مصاغة) وفي كثير من الاحيان لا يأخذ بها البرلمان لأنها تخضع للمناقشة فقط وهي لا تخضع الى التصويت الشعبي ، اما عن الطريقة المعتمدة في اجراء المبادرة فهي تكون في البداية عن طريق جمع تواقيع الناخبين الذين تتجاوز اعمارهم (18) سنة على الصعيد الوطني او عن طريق المجالس المحلية. وكما اشرنا آنفاً، وبذلك يمكن اطلاق المبادرة الاستباقية من قبل الشعب (Sammelbegehren) او من قبل مجالس البلديات (Gemeindebegehren) وهناك احدى عشر بلدية يترأسها رئيس البلدية لإدارتها مصحوبة بمجلس بلدي منتخب لمدة اربع سنوات تشكل معاً مستوى ادارياً ثانياً تحت المستوى الوطني، تتطلب المبادرة الشعبية (1000) توقيعا او موافقة ثلاث بلديات على اجراء تصويت شعبي اذا كان الامر يتعلق بالقوانين، اما اذا كانت المبادرة تقترح تعديل او تغيير الدستور فيتطلب الامر (1500) توقيعا او موافقة اربع بلديات(Marxer 2007,3) ولم يقتصر الامر على ذلك فقد قدم دستور عام (1921)

امكانية تقديم الشعب طلباً لعقد البرلمان او حله يستلزم ذلك تصويتا شعبيا يحتاج الى وجود (1000) توقيع لإطلاق مبادرة التصويت او قرار من ثلاثة مجالس محلية، بينما الدعوة الى حل البرلمان يتطلب (1500) توقيعا او قرارا من اربعة مجالس محلية ثم تقديم طلب بحل البرلمان حدث ذلك مرة واحدة فقط في عام (1928) لكنه لم يستلزم تصويتاً شعبياً اذ تم حل البرلمان في الوقت نفسه من قبل الامير وتم الدعوة الى انتخابات جديدة (Moeckli 2021, 51).

ولتوضيح ذلك فان اي مبادرة تتطلب في البداية الحصول على تأييد جمع من المواطنين كأحد مستلزمات خضوعها الى التصويت العام.

ان موافقة الاغلبية على المبادرة الاستباقية في صندوق الاقتراع ملزمة للبرلمان والحكومة(Marxer 2007, 6) ومع ذلك لكي يدخل هذا القانون الذي حاز على اغلبية اصوات الشعب(Lukaszewski 2001, 97) نتيجة المبادرة حيز التنفيذ يتطلب توقيع الامير عليه وخلاف ذلك لا يعتبر القانون نافذاً، مرة واحدة فقط رفض الامير التوقيع على مشروع قانون في عام (1961) بعد تصويت شعبي على مبادرة المواطنين الاستباقية بشأن قانون الصيد (Moeckli 2021 ,47). كما ان المبادرة لا تقتصر على اقتراح او اضافة او تعديل دستوري او تشريعي انما يمتد الامر الى مبادرة رفض والتي تتمثل في رفض قرارات البرلمان(Veenendaal 2014, 337)[*] التي تستهدف تعديلاً دستورياً او قانونياً او قراراً مالياً او موافقة على معاهدة دولية والتي تتطلب الالتزامات نفسها في المبادرة الاعتيادية المذكورة انفاً (Arthur 2000) (Moeckli 2021, 47) في عام (2003) تم اجراء مراجعة شاملة للدستور ولا سيما التى تتعلق بالمبادرة الاستباقية والتي اطلقها الامير(OSCE 2020, 4) بموجبها تم تقديم العديد من ادوات الديمقراطية المباشرة الجديدة تمثلت في اقتراح حجب الثقة عن الامير الحاكم ومبادرة الغاء الملكية ومبادرة الاستفتاء على تعيين القضاة وحق انفصال البلديات (Knudsen, 2002; Moeckli 2021, 519) الا انه لم يستعمل اي من هذه الادوات من وقت كتابتها (OSCE 2020, 4). ووفقاً للتعديل الدستوري يجوز تقديم اقتراح بحجب الثقة عن الامير الحاكم

من قبل (1500) ناخب وعلى البرلمان ان يقدم توصية بهذه المبادرة ومن ثم يصوت الشعب (Moeckli 2021, 51) واذا اعربت الاغلبية عن عدم ثقتها في الامير فان الاقتراح لا يكون ملزماً على الاطلاق بل يتم تمريره الى البيت الاميري والامر متروك الى العائلة الاميرية لاتخاذ القرار بشأن هذا الامر كأن ينبغي اتخاذ بعض الاجراءات التأديبية كالتنبيه وغيرها وحتى اقالت(Marxer 2007, 69). وامتد التعديل الدستوري الى الغاء الملكية لذا يمكن ايضاً تقديم مبادرة استباقية من قبل (1500) ناخب لإلغاء النظام الملكي اذا تم تبني المبادرة في التصويت الشعبي يكلف البرلمان بوضع دستور على اساس جمهوري وعرضه على تصويت شعبي آخر، يجوز للأمير ايضاً تقديم اقتراح لدستور جديد يقتضي ذلك اجراء تصويت شعبي ثانٍ ومن ثم يجب اعتباره استفتاء بمبادرة القانون، واذا تم الغاء النظام الملكي بهذه الطريقة عن طريق تصويت الاغلبية فلا يمكن للأمير الحاكم الاعتراض على قرار الشعب(Moeckli 2021, 44).

ولم تنتهِ المحصلة الاخيرة في التعديل الدستوري المتعلق بالمبادرة فقد اضيفت مبادرة اخرى تتعلق بعملية اختيار القضاة (OSCE 2020, 8) فعند تشكيل اللجنة المؤلفة من ممثلي البرلمان والحكومة وبرئاسة الامير التي توصي بهم الى البرلمان، وفي حالة عدم منح الثقة لهم او احدهم يتم اجراء استفتاء شعبي في سبيل اختيار احدهم (Moeckli 2021, 6) كما ان الدستور منح للولايات الفردية الحق في الانفصال عن الدولة بعد اجراء عملية التصويت من قبل مواطني الولاية وحصولها على اغلبية الأصوات (Article4, 2003).

تمارس الديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي ايضاً وتعتمد على قانون البلدية من جهة واللوائح الاجرائية في احكام قانون الحقوق السياسية على المستوى الوطني من جهة أخرى (Wohlgemuth 2021, 3). تنصب المبادرة هنا على اختصاصات رئيس البلدية والمجلس البلدي اللذين يتم انتخابهما من قبل الناخبين لمدة اربع سنوات ومن بين صلاحيات المجلس البلدي سن المراسيم والانظمة البلدية واتخاذ قرارات تنطوي على نفقات عالية اي نفقات تتجاوز (35%) من ايرادات البلدية في حالة النفقات لمرة واحدة وتجاوز (20%) من ايرادات البلدية في حالة النفقات المتكررة تخضع هذه

القرارات لاستفتاء بمبادرة القانون، فضلاً عن ذلك بعض قرارات المجلس البلدي خاضعة للمبادرة الرافضة فقد يتم اطلاق مبادرة الرفض ضد القرارات التى تنطوي Björkdahl; (Marxer 2007, 98 2007) على نفقات تتجاوز قيمة العتبة التي يحددها مرسوم البلدية بين (100000–300000) فرنك سويسري، فضلاً عن ذلك يمكن اطلاق مبادرة رفض ضد بعض قرارات المجلس البلدي الاخرى المتعلقة بالموافقة على حسابات البلدية وتحديد الرسوم ضريبية الاضافية وسن خطة تقسيم المناطق ولوائح البناء وفرض الجبايات. ويمكن اطلاق مبادرات رفض استباقية فيما يتعلق بنفس الموضوعات التى تخضع لمبادرة الرفض، فيمكن اطلاق كل من المبادرة الرافضة والاستباقية على مستوى البلديات من قبل سدس الناخبين في البلدية. ومن ثم فان عدد التوقيعات المطلوبة قد ازداد بمرور الوقت، فاذا تم اطلاق مبادرة رافضة او استباقية فيجب طرح الاقتراح المعني في مجلس البلدية وهو الامر الاكثر شيوعاً التى طرحت للتصويت، فمنذ مراجعة (2003) يسمح للبلديات الفردية الانفصال عن الاتحاد بقرار غالبية الناخبين المقيمين في البلدية المعنية، الشروع في اجراءات الانفصال يتم في نهاية المطاف بموجب قانون او معاهدة دولية في حالة وفي حالة ورود معاهدة دولية فيجب اجراء تصويت ثانٍ في البلدية بعد الانتهاء من مفاوضات المعاهدة(Moeckli 2021, 53).

وعلى مستوى البلديات فان المجلس البلدي هو المسؤول عن فحص وقبول المبادرة الاستباقية والرافضة من الناحية الشكلية والموضوعية(Baldacchion & Wivel 2020, 156) ويرفض الطلب اذا كان غير قانوني او تتعلق بمسألة تقع ضمن اختصاصات السلطات البلديات الاخرى او سلطة وطنية ويمكن استئناف قرارات المجلس البلدي امام الحكومة الوطنية وبعد ذلك امام المحكمة الإدارية (Moeckli 2021, 60).

وعليه فان اجراءات المبادرة الشعبية تصل الى الدستور والقانون وحتى قبل تشريعها عند مبادرة الرفض. بل توسعت بشكل اكبر بعد تعديل الدستور في العام (2003) لتصل الى تجريد الامير من صلاحياته وعزله لكن بعد موافقة البيت الاميري، كما ان المبادرة الشعبية لم تستوقف على المستوى الوطني، انما على المستوى المحلي ما يشير

الى توسيع قدرة الشعب في صنع القرار وادخاله في جزئيات اتخاذ القرار في سبيل ضمان ادارة مقبولة وسليمة للبلاد.

ب- استفتاء بمبادرة تشريعية أو مبادرة رفض

بمجرد ان يتبنى البرلمان قراراً سواء أكان تعديلاً دستورياً أم قانوناً أم قراراً مالياً أم الموافقة على معاهدة دولية (Kliger 2011; Moeckli 2021, 60). يجوز له ان يقرر بأغلبية الاصوات اجراء استفتاء عليه، واذا لم يبادر البرلمان بمبادرة استباقية تقود الى الاستفتاء على الاجراءات التى قام بها، يمكن ان تكون هناك مبادرة رفض من قبل الشعب تقدم الى الحكومة في غضون ثلاثين يوماً بعد عملية جمع التواقيع. واذا لم يحصل القرار على اغلبية الاصوات في الاستفتاء فسيتم رفضه نهائياً، اما اذا حصلت الموافقة عليه بالأغلبية فيجب على الامير الحاكم ان يوقعه حتى تدخل حيز التنفيذ، واذا رفض الامير التوقيع فلا يمكن ان يدخل القرار حيز التنفيذ والعكس صحيح (Marxer 2007, 2-3).

وللبرلمان ايضاً الحق في تقديم اقتراح مضاد (Gegenvorschlag) للمبادرة الشعبية ويمكن ان يتم ذلك عندما يناقش البرلمان المبادرة ولا يوافق عليها وفي هذه الحالة سيكون هناك تصويت شعبي على هذه الموضوع (Egoovernment in Liechtenstein, European commission 2018, 3) ويمكن للبرلمان ان يقدم اقتراحه الخاص كاقتراح مضاد للمبادرة ويتم التصويت على كل من الاقتراحين في الاقتراح نفسه اذا تم تقديم اكثر من اقتراح واحد فيمكن للناخبين الموافقة على اكثر من اقتراح واحد وفي نفس الوقت الاشارة الى الاقتراح الذي يفضلونه اذا حصل كلاهما (او الاكثر) على اغلبية الاصوات فالقرار الذي يحصل على اكبر عدد من الاصوات (نعم) هو الذي يفوز وهذا ما يسمى بطريقة نعم المزدوجة مع الاقتراح النهائي(Marxer 2007, 4).

كما ان البرلمان يتخذ بعض الاجراءات الاحترازية المسبقة في التشريع المراد اتخاذه فيمكن له ان يقدم دعوة للتصويت الشعبي على قانون يراد سنه في هذه الحالة يكون التصويت استشاريا بمعنى ليس له تأثير ملزم قانونياً على البرلمان. لمرة واحدة استخدم

التصويت الاستشاري في عام (1968) بشأن ادخال حقوق المرأة في التصويت تم سؤال الرجال والنساء وبشكل منفصل وكانت النتيجة ان النساء رحبت بالقرار بنسبة (50%) والرجال بنسبة (39,8%) ايدوا القرار (Moeckli 2021, 49–50; Eckhardt 2005). اما على المستوى المحلي ففي البلديات يتم الاعلان عن القرارات التي تخضع لمبادرة الرفض فيمكن اطلاقها خلال الفترة الزمنية المحددة عن طريق عدد التوقيعات المطلوبة لمن يحق له التصويت في البلدية المعنية ويجب تسجيل طلب مبادرة الرفض لدى رئيس البلدية في موعد لا يتجاوز (14) يوماً بعد اعلان القرار وتجري العملية كما في المبادرة الاستباقية (Moeckli 2021, 3).

وبهذا فان دور الشعب لم يكتفِ بالمبادرة الاستباقية انما يصل دوره الى مبادرة الرفض التي تتمثل في رفض التشريع او القرار، لكن مع ذلك ممكن ان يكون هذا الاجراء معرقلا لعمل الدولة لكن تم معالجته عن طريق عمل استفتاء استشاري مسبق حول بعض التشريعات والقرارات التى تكون من المحتمل ان تتعرض الى مبادرة الرفض في سبيل تخطي العقبات، وهذا الامر يشمل المستويين الوطني والمحلي.

2- ممارسات الحكم الفردي في ليختنشتاين

ان توزيع السلطة بين الشعب والامير في ليختنشتاين كان الغرض منها تحقيق توازن داخل النظام السياسي بين الممارسة الديمقراطية من جهة والفردية من جهة اخرى، في سبيل تحقيق رضا داخلي ودولي، ولكن في الوقت نفسه مثلت مفارقة كبيرة يصعب حسابها وصياغة اسسها واهدافها في تحقيق عملية التوازن لإدارة الدولة، والسبب في ذلك ان عملية صنع واتخاذ القرار تميل دائماً الى الجهة التي لديها القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وآنية تنتج عن شخص واحد، وهذا ما سيرجح كفة على حساب الكفة الاخرى في عملية صنع القرار على المستويين الشعبي والفردي. كل ذلك مَثل ارضية لاختلاف وجهات النظر حول طبيعة ذلك النظام في ممارسة السلطة على النحو الديمقراطي او الفردي واشتمل ذلك على وجه الخصوص على المستويين الداخلي والدولي الذي يرى بصلاحيات الامير سبباً واضحاً في خلخلة بنية وهيكلية النظام

السياسي الديمقراطي لتحديد مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، والذي بدوره سيؤثر على مسيرة الحقوق والحريات، كل هذا سيضع النظام امام تحديات عدة، لذا سنتناول السيطرة الفعلية للأمير عن طريق أدواته، وعلى النحو الآتي:

ما تناولناه انفاً من صلاحيات وممارسات مؤسساتية وشعبية تشارك في عملية صنع القرار عن طريق المبادرة التي تقوم على اضافة او تعديل دستوري وتشريعي او الاستفتاء الشعبي. لا يمكن عد هذه الممارسة نقطة ارتكاز تجزم على ديمقراطية هذا النظام بالشكل الذي يجعل منه في مصاف الدول الديمقراطية البحتة التي تعطي للمشاركة الشعبية المباشرة الحقوق الكافية (Sabine 2001, 20–22)، كما هو الحال في (سويسرا) فهذا النظام اعتمد على الية تجعل كل ممارسة شعبية في صنع القرار لا تدخل الى حيز التنفيذ ما لم يوافق ويصادق عليها الامير (Cornel University Press. Eccardt Th. M 2005, 5–6)، ومن خلال هذا الاجراء لن يستطيع العمل الديمقراطي ان يستكمل كل شروطه ومتطلباته القائمة على عدم التفرد بالقرار، وهو ما يمثل اشكالية كبيرة امام طبيعة هذا النظام وعمله، فضلاً عن الاليات التي تقوم بها في عملية صنع القرار مقارنة مع الامير التي ينتابها السهولة والسرعة في اتخاذه (Eccardt Th. M 2005, 12–13). وعليه ينبثق الحكم الفردي في ليختنشتاين من الصلاحيات التي يمتع بها الامير على حساب الحقوق الشعبية، فالممارسة الشعبية لا تعد الزام بعد نتائج التصويت الشعبي فهي معرضة الى النقض من الامير برغم توافر الاغلبية في التصويت (Egoovernment in Liechtenstein, European commission 3018, 3). وكذلك العمل المؤسساتي لم يتح له الحرية الكاملة في ممارسة ادواره اذ نجد ان الحكومة طوع الامير وتخضع الى قراراته وتوجيهاته. ومتى ما خالفت ذلك يتم اقالتها. كما ان قدرته على حل مؤسسة التشريع وتأجيل جلساتها(Adrian 2000, 174–176)، وكذلك ايقاف تنفيذ اي تشريع قانوني سواء أكان ذلك خاضع الى الاستفتاء أم المبادرة ام بدونهما. والمشاركة في عملية التشريع من خلال ارسال مشاريع القوانين الى البرلمان من دون ادخال اي تعديلات لم يوافق عليها الامير بل له الحق ايضاً في رفض اي مقترح يقدمه

البرلمان(Veenendaal, 2017). ورغم الصلاحيات التشريعية التي يتمتع بها البرلمان الا ان عملية التشريع التي يصوت عليها اعضاء المجلس غير كافية في جعل القانون يدخل حيز التنفيذ انما تتطلب مصادقة او توقيع الامير لدخولها حيز التنفيذ ذلك يمثل سيطرة تامة على بيت التشريع(Wohlgemuth 2021, 3)، وبالرغم من حق الشعب على ممارسة صلاحية حل وانعقاد البرلمان عن طريق المبادرة الشعبية الا ان ذلك لا يدخل حيز التنفيذ الا بعد توقيع الامير على المبادرة، وهذا ما يجعل من البرلمان مؤسسة تعمل وفقاً لتوجهات ورغبات الامير، والاكثر من ذلك يجعل منه بلا مقيدات قانونية فهو الذي يصنع القانون ويوافق على انفاذه وله القدرة على تعديل الدستور في حالة كان هناك تعارض مع ما يراد القيام به (Marxer 2021, 2) فضلاً عن ذلك لم نجد هناك حدود دستورية او قانونية تجعل من الامير يتوقف عن التدخل في عمل باقي المؤسسات ولم يستثنِ من ذلك حتى السلطة القضائية فهو الذي يعين اعضاءها ممن يجد فيهم المقبولية على تولي هذا المنصب، بل وله الحق في الغاء الاحكام القضائية التى تصدر بحق المدانين، كل ذلك مثل سلطة واسعة ومسيطرة على البلاد (Lukaszewski 2015, 98).

وامتدت صلاحياته الى اختزال تمثيل الدولة في الخارج التى تتمثل في اقامة العلاقات وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية وصنع السياسات الخارجية للبلد، وعند المقارنة مع الدول الديمقراطية العريقة فان هذا الاجراء يمثل خرقاً لمعايير الممارسة الديمقراطية الحقيقية كونه يعطل عمل الدولة المؤسساتي (Lynn 2003; Veenendaal 2017) وحتى مع اجراء التعديل الدستوري في العام (2003) الذي اعطى للشعب حق اقالة الملك عن طريق المبادرة لتقوية سلطته وجعلها سلطة موازية له، الا انها لا يمكن عدها ذروة للديمقراطية المباشرة كونها لا تعد القرار النهائي على اقالته، فبعد اجراء التصويت وحصوله على الاغلبية يذهب القرار الى العائلة الاميرية لتنظر في الامر، وبعد ذلك تصدر قرارها بالتأنيب او حتى تصل الى الاقالة او بلا عقوبة وهو ما يمثل ضرباً مباشراً للديمقراطية المباشرة (Lukaszewski 2015, 98).

وان ذلك التعديل الدستوري الذي اعطى فسحة اوسع لممارسة الديمقراطية المباشرة لم نجدها مبادرة شعبية انما عبارة عن مقترح اطلق من قبل الامير والذي حظي بفوز ساحق ما يقارب (65%) من الاصوات التى تم الادلاء بها، لذلك جاء بالشكل الذي يخدم مصالح الامير وهو ما يدل على مقبولية الملك من قبل الشعب بناءً على نسب التصويت (Veenendaal 2014, 338).

كما ان صلاحية الامير لم تقتصر على الاليات الفردية انما امتدت الى الادوات الديمقراطية فعندما يقترح الشعب مبادرة لإلغاء النظام الملكي وبعد توافر مستلزمات المبادرة وحصول اغلبية كافية في تبني هذا الاقتراح فان هذا الاجراء يتطلب صياغة نص دستوري جديد. نجد ان الامير له الحق في اقتراح دستور الى جانب دستور جديد مقترح من قبل مجلس النواب ينص على تبني النظام الرئاسي يقدم الى الاستفتاء بعد عام واحد او عامين على الاكثر ويجري الاستفتاء عليهما(Article113,2003).

نستقرأ من ذلك هناك تحكم وسيطرة من الامير على المشهد السياسي في البلاد، وهذا نابع من الصلاحيات الدستورية التى خولته من ممارستها ومقبوليته لدى افراد المجتمع التى تأتي من عدة اعتبارات سنتطرق إليها لاحقاً، وحتى مع اجراء التعديل في البنية الدستورية في العام (2003) فان صلاحياته وتأثيراته موجودة ما يجعل منه مستمر في الحفاظ على سلطته، وبذلك فان الديمقراطية في ليختنشتاين لا يمكن عدها ذروة السيادة الشعبية في النظام السياسي لليختنشتاين وفقاً للمؤشرات والممارسات التي تم دراستها انفاً.

رابعاً: أسباب الدعم الشعبي والسياسي لنظام الحكم الملكي في ليختنشتاين.

يمكن فهم الدعم المستمر للنظام الملكي في ليختنشتاين او استمرار بقائه في سدة الحكم لأسباب عدة ابرزها جغرافيتها الصغيرة التي تولد اعتبارات عدة حول قبول نظام يستند على رمزية الشخص الحاكم ولاسيما في هذا النظام الذي ينطلق من ارث سياسي وعائلي استطاع ان يرسخ ثقافة رضا لدى هذا المجتمع (Corbett and Ugyel 2016 ;Veenendaal 2014, 338-337)، فضلاً عن التماسهم المباشر مع السلطة نتيجة محدودية المكان وطبيعة صياغة هذا

النظام لأدواته في ممارسة السلطة المزدوجة بين الامير والشعب والتي تمثلت بمشاركته في اعتماد المبادرة الشعبية التي تقوم على المشاركة في اتخاذ قرار البلد، ولم يقتصر الامر على ذلك بل توجد فكرة مترسخة لدى شعب ليختنشتاين ان وجودهم وتاريخهم يرتبط ارتباط وثيق بهذا النظام، ولذا اصبح الامير يمثل هوية وطنية جامعة للشعب بل محط اتفاق وقبول بين الجميع (Veenendaal 2017, 2). فهناك جملة من الوقائع التاريخية التى تشير الى الدور المهم لهذه العائلة في الحفاظ على وجود واستقلال دولتهم، فقد تمكن النظام الملكي في تجنب ضم بلادهم الى المانيا النازية في الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي ابان الحرب العالمية الثانية، اذ حافظ هذا النظام على استقلالية وسيادة هذا البلد وجنبها دخول الحرب ووضعها في موضع الحياد دون تعرضها للهجمات العسكرية او الاحتلال (nstein 2003, 3–4). فضلاً عن ما تولد من ادارة سليمة للدولة على المستويات كافة اولها الداخلية فقد شهدت البلاد استقراراً سياسياً والذي بدوره انعكس على تحقيق تقدم اقتصادي عن طريق جعله بلداً صناعياً بدلاً من مورد الزراعة البدائية الذي كان سائداً سابقاً وتوفير الخدمات وفرص العمل، واصبحت تمثل مركزاً تجارياً برغم صغر حجمها وادخال انظمة مصرفية متطورة وامنة ساعدتها في تنمية اقتصادها انعكس ذلك على تنمية قطاعي الصحة والتعليم اللذان كانا سبباً في انتاج مجتمع متحضر ومتطور(Veenendaal 2014, 337; Baker 1995)، ومقبوليته الدولية فقد تمكن هذا النظام من بناء علاقات متينة مع الدول ذات الاقتصادات المتطورة اهمها الدول الاوربية، فقد استطاع الدخول الى السوق الاوربية المشتركة برغم انه لم يكن جزء من الاتحاد الاوربي كل ذلك ساعده ذلك على تعزيز ادائه، كما انه حاول تعزيز شرعيته والقبول به بشكل اكبر عندما اجرى التعديل الدستوري الاخير كما اشرنا انفاً الذي يسمح للشعب بإمكانية إلغاء النظام الملكي واعطاء صلاحية للولايات بالانفصال، الا ان تلك المادة لم تستعمل الى الان والذي يعد بمثابة قبول الشعب بهذا النظام وهذه الشرعية لم تقتصر على المستوى الداخلي انما مدياتها امتدت على المستوى الدولي ايضاً(Katzenstein 1995; Lukaszewski 2001, 101).

يتضح من ذلك ان مقبولية هذا النظام جاءت في الاساس من فلسفة تأسيسه واساس وجوده، وقدرته على استمراره الذي حافظ على كيان الدولة في وسط دول كبيرة لديها القدرة على ضم ليختنشتاين الى اراضيها، كما ان طبيعة الاداء لهذا النظام فرضة مقبوليته ودعمه من المجتمع مما حافظ على بقائه واستمراريته.

النتائج والمناقشات:

في ضوء ما تقدم توصل البحث الى ان النظام السياسي في ليختنشتاين اعتمد على طريقة للحكم تتلاءم مع طبيعة متغيراته الداخلية والدولية في سبيل ايجاد مناخات سياسية واقتصادية واجتماعية متوازنة ومقبولة في ادارة البلاد، فتوزيع السلطة بين الارادة الشعبية من جهة والامير من جهة اخرى عززت من حجم التوازن الى حد ما في ممارسة السلطة من دون حدوث هيمنة مطلقة لسلطة على حساب سلطة اخرى، كان لتلك المعادلة اثراً بالغاً في نجاح وقبول سياستها على المستويين الداخلي الذي تمكن من خلق رضا مجتمعي. وقبول دولي لهذا النظام لا سيما بعدما وسع من ارادة الشعب في عزل الامير وتغيير النظام الملكي الذي عُدة اعلى مراحل الممارسة الديمقراطية، انعكس ذلك على تحقيق اداء ناجح للنظام في ادارة الدولة، وأفضى الى تحقيق استقرار على المستويات كافة. فتمكن هذا النظام من تحقيق تنمية مستدامة في ظل ضعف الموارد والامكانيات المادية.

ان المحصلة النهائية في مناقشة واستقراء طريقة الحكم في ليختنشتاين لا يمكن تصنيفها الا ضمن الحالة الاستثنائية في ادارة البلاد. وايضاً ان ميكانيكية الحكم تقوم على الصيغة التوافقية لصنع القرار بين الشعب والامير.. وهذا الشكل من التوافق جاء نتيجة الظروف والمتغيرات التى احاطت بهذا البلد، كان أبرزها التاريخ السياسي لليختنشتاين الذي يرتبط ارتباط وثيق بالعائلة المالكة، جراء مواقفها في حفظ كيان الدولة، ما اعطى لها شرعية ومقبولية في الاستمرار بالحكم، مع تبلور مطالب شعبية بالمشاركة في صنع القرار، فضلاً عن تأسيس نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية... الذي يجعل من المعايير الديمقراطية الاساس في شرعية الدول، وما ضاعف

من تأثير ذلك على ليختنشاين وقوعها في غرب أوربا التي تمثل معقل الديمقراطيات العريقة. كان لابد لها ان تتعاطى مع الواقع الجديد عن طريق استقطاب احدى تجارب الانظمة السياسية ذات الاداء الناجح مع ادخال بعض التعديلات عليها لتتلاءم مع واقع وبيئة ليختنشتاين، فكانت التجربة (السويسرية) اكثر تلاقيا وتقاربا في تبنيها والاخذ بها من ناحية الممارسة المباشرة للديمقراطية مع ادخال حكم الفرد، كان الغرض من ذلك اجراء توازن بين الديمقراطية والفردية مع خضوع هذا التوازن الى اطر دستورية وقانونية تنظم عمل ادارة الدولة بالشكل الذي يسمع لمركزي صنع القرار بممارسة مهامها بالقدر الذي يسمح الى استمرار الصيغة التوافقية.

وعليه فان تركيبة الحكم المعتمدة في ليختنشتاين جاءت بشكل اساس من فهم صحيح وواقعي للبيئة الدولية الجديدة ومتطلبات التعاطي معها في سبيل الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة منه بالشكل الذي يحقق اكبر قدر من المكاسب للبلاد، كان اولى تلك المكاسب اعتماد نظام مصرفي متقدم قدم الكثير للبلاد في تنمية اقتصادها، انعكس ذلك على توفير بيئة صحية وتعليمية متقدمة نتيجة الاداء الفاعل لهذا النظام، ساهمت في تنمية قدرات هذا المجتمع.

ان تبني ليختنشتاين لهذا النظام وطريقة تعاطيه مع المتغيرات، تمكنت ان تنفرد بنظام سياسي غير معهود في تجارب الدول سواء أكانت الديمقراطية أم الدكتاتورية فهو على عكس الانظمة السياسية الاخرى التي تجعل من التوازن المؤسساتي محور عملية التوافق، بل اصبحت المؤسسات محل اتفاق بين الشعب والامير على تنفيذ ارادتهما.

ولابد من الاشارة الى ان استعمال صناديق الاقتراع في النظام الهجين المعتمد في ليختنشتاين يكون اكثر من الانظمة الديمقراطية العريقة والمعتادة بحكم الممارسة المباشرة للديمقراطية، التي يشارك من خلالها الشعب في ابداء الرأي عن طريق الانتخاب، ما يجعل النظام في حالة دائمة من الحيوية والفعالية في التعاطي مع المتغيرات الداخلية والدولية بشكل متسارع، نتيجة وجود عنصرين يعملان بشكل مستقل في صنع القرار وعنصر ثالث متمثل بالعمل المؤسساتي الذي يقوم على الانفاذ وفي

نفس الوقت اقتراح مشاريع القوانين عند الحاجة لها. ما يعطي لهذا النظام ديناميكية على مواجهة تحدياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نجد ان اعتماد نظام حكم هجين في ليختنشتاين ما هو إلا آلية من آليات الدولة التي تستخدمها في ادارة البلاد بعد الوقوف على اهم المتغيرات في البلاد التي اوعزت الى انتاج نظام يمزج بين الديمقراطية والفردية. وبذلك فان الحكم او المعيارية في تقييم هكذا انظمة يندرج في إطار الاداء الذي يقدمه في تحقيق التنمية على المستويات كافة، وليس على اساس المعايير البحتة للديمقراطية التي يصعب ايجادها في ظل واقع يفرض الية للحكم تتماثل مع الواقع، ومن خلال هذا الطرح وبعد اجراء الدراسة اتضح ان هذا النظام حقيق اداء ناجح في ظل الظروف المحدودة للبلاد الذي عُد اساس شرعية هذا النظام.

ومع ذلك فان اعتماد نظام هجين يقوم على جعل الارادة الشعبية ممارسة للسلطة بشكل مباشر يتطلب جملة من المعطيات، ان يكون هناك مجتمع واعٍ قادر على اتخاذ القرار بالاتجاه الصحيح والسليم الذي يدفع بالدولة الى الامام، ومن خلال عملية البحث وجد أنّ إدارة البلد تسير بأطر مؤسساتية فاعلة يثبت ان مجتمع ليختنشتاين يتمتع بالمؤهلات التي تجعل منه عنصراً فاعلاً للمشاركة في القرار المتعلق بالشأن العام، وهذ نابع بالدرجة الاساس من التنشئة الاجتماعية التي قام بها النظام السياسي عن طريق توفير بيئة سليمة ارتكزت على اسس تعلمية رصينة استطاعت ان تصنع مجتمعا يمتلك من المؤهلات للمشاركة في توجيه الشأن العام.

يتضح من ذلك أن الأنظمة الهجينة تمثل خطورة كبيرة على البلاد، فإذا كان المجتمع غير مؤهل في القيام بأدواره.. فالبلد سيكون امام خيارين اما الفوضى نتيجة عدم اتخاذ القرارات السليمة التي تصب في مصلحة البلاد او استحواذ الحاكم على مقدرات البلاد نتيجة جهل المجتمع، مما يؤدي الى دكتاتورية النظام في ادارة البلد.

في النهاية فان هكذا تجارب من انظمة الحكم المختلطة تحتاج الى المزيد من الدراسات والبحوث للتعرف على كل مفاصله السياسية والاجتماعية والاقتصادية كتجربة مختلفة

تجمع بين الديمقراطية والفردية والمؤسساتية في نفس الوقت وحظيت بمقبولية ورضا على المستويات كافة في ليختنشتاين. فهل هذا النظام جاء متطابقاً مع ظروف هذه الدولة بحيث لاقى نجاحاً في ادارة الدولة؟. فهل ظرف التوافق في دول اخرى يمكن تطبيق هذه التجربة مع اجراء بعض التعديلات التي تتعلق بصلاحيات الامير وفعالية عمل المؤسسات؟.

وعليه ان دراسة تجربة الحكم في ليختنشتاين ما زالت لديها الكثير من الاسئلة التي تتطلب الاجابة عليها، فهذا البحث تناول جزئية من جزئيات توزيع السلطة داخل النظام السياسي، ويبقى باب البحث مفتوح امام الباحثين لإجراء الدراسات التي تتعلق بالشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد.

الخاتمة:

في ختام بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

1- إنّ خصائص هذه الدولة المتعلقة بصغر حجمها وقلة عدد سكانها وعمق تاريخها السياسي، كان دافعاً او محفزاً نحو تأسيس نظام سياسي توافقي يقوم على توزيع السلطة بين الشعب والامير، في سبيل ضمان استقرار هذا البلد.

2- عزز هذا النظام الثقة ليس بين الشعب والأمير فقط، إنّما بين المؤسسات السياسية الوطنية المتمثلة بالبرلمان والحكومة والقضاء. اذ جعل كل من الشعب والامير تعمل المؤسسات باسمهما لإدارة السياسة العامة وانفاذ القانون نيابة عنهما، وهذا يمثل قدرا كبيرا من المسؤولية للتوصل الى اجماع مقبول حول من يمثل قراراتهما.

بمعنى جعل هذا النظام من (البرلمان– الحكومة– القضاء)، حلقات وسيطة بين مركزي القرار (الشعب– الامير) في البلد تمارس مهامها وفقاً لإرادتهما، وبهذا تكون المؤسسات هي المسؤولة عن ادارة البلد بإرادة الأمير والشعب.

3- إنّ تركيبة الحكم المعقدة في ليختنشتاين، لم تمثل تحدياً في ادارة الدولة. بل كانت دافعاً نحو تحقيق اداء ناجح للبلاد، بسبب حالة الانسجام بين الامير والشعب والقوى السياسية حول عملية صنع القرار في البلد. ان حالة الانسجام جاءت بشكل اساس من

رمزية العائلة المالكة واهميتها لدى الشعب في ليختنشتاين، ما جعل من الامير مصدرا لحل الخلافات بين القوى السياسية كونه يحظى باحترام من القوى السياسية كافة، هذا يفسر حالة الانسجام بين العناصر الثلاثة.

4- إنّ ادوات الديمقراطية المباشرة المتمثلة بالمبادرة الاستباقية، ليست عملا مضادا او معرقلا لعمل المؤسسات بقدر ما تكون قوى موازية لسلطة الامير في تسيير عمل المؤسسات. هذا التوازي يعطي للمؤسسات مرونة اكبر في ممارسة عملها بأطر دستورية وقانونية، بمعنى ان عملية صناعة القرار تخضع الى الرقابة والمتابعة من صناعها بمعايير دستورية وقانونية، ما يضمن وجود مؤسسات فاعلة تقوم على ادرة الدولة.

5- إنّ اهم تحدٍ امام هذا النظام يتمثل في الية اتخاذ القرار في الدولة التى تميل دائماً الى السرعة والسهولة في اتخاذه. ما يجعل من سلطة الشخص الواحد أكثر تأثيراً من سلطة الشعب، ومن خلال هذه المفصلية يصعب على هذا النظام ايجاد توازن دقيق ومطلق في ممارسة السلطة من الناحيتين الديمقراطية والفردية بل نسبي نوعاً ما. بدليل ما أشار إليه دستور هذا البلد من وجوب سريان اي مبادرة شعبية بعد حصولها على أغلبية الأصوات بعد مصادقة الأمير عليها. ولذلك لا يمكن عد هذا النظام بالديمقراطي البحت.

List of References:

Armstrong, H. W and Read R. 2002. The phantom of liberty? Economic growth and the vulnerability of small states. *Journal of International Development* 14(4).

ARTHUR, *O.* 2002. 'Small States in a Changing World'. The Fletcher Forum of World Affairs. 2000. Knudsen, O. F. Small states. latent and existing: Towards a general perspective. Journal of International Politics and Development. Vol.24. No.2.

Baker Fox A. 1959. The Power of Small States: Diplomacy in World War II. Chicago: University of Chicago Press.

Baldacchion Godfrey and Wivel Anders. 2020. Hand Book on the politics of small states. UK. Edward Elgar Publishing limited.

Bartmann, B. 2002. Meeting the needs of microstate security. The Round Table: *Commonwealth Journal of International Affairs.* 91(365).

Issue (67) June (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

Björkdahl, A. 2007. Norm Advocacy: A Small State Strategy to Influence the EU. *Journal of European Public Policy*. Without. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13501760701702272

Constitution of the principality of Liechtenstein. issued by: legal service of the government of the principality of Liechtenstein. 2003.

Corbett, J and Veenendaal, W. 2018. Democracy in Small States: Persisting Against All Odds. U.K Oxford University Press.

Corbett, J, Veenendaal, W. and Ugyel, L. 2016 Why Monarchy Persists in Small States: The Cases of Tonga, Bhutan, and Liechtenstein, Democratization. Without.

Cornel University Press. Eccardt Th. M. 2005. Secrets of the Seven Smallest States of Europe: Andorra, Liechtenstein, Luxembourg. Malta, Monaco. San Marino. and Vatican City. Hippocrene Books. New York.5-6.

Eccardt Th. M. 2005. Secrets of the Seven Smallest States of Europe: Andorra. Liechtenstein, Luxembourg. Malta. Monaco, San Marino. and Vatican City. Hippocrene Books. New York. 12-13.

Eckhardt, T. 2005. Secrets of the seven smallest states Europe. New York: Hippocrene Books.

Egovernment in Liechtenstein. 2018. European commission.3. https://joinup.ec.europa.eu/sites/default/files/inline-files/eGovernment_in_Liechtenstein_2018.pdf

Jung, Sabine 2001. Die Logik direkter Demokratie. Wiesbaden. Westdeutscher Verlag. 20-22.

Katzenstein P. J. 1995. Small States in World Markets: Industrial Policy in Europe Ithaca. New York

Kliger, B. C, 2011. Small States of Europe: Designer Nations in the postmodern world. Lanham, Maryland: Lexington Books.

large Curtis. 2023. Microstates and the EU: identity policy making and the quest for an independent future. Curtis large. E- international relations. https://www.e-ir.info/pdf/101477

lukaszewski Marcin. 2001. Research on European Microstates in social science selected methodological and definition al problems, journal of interdisciplinary research. 1-8.https://www.magnanimitas.cz/ADALTA/0102/papers/A_lukaszewski.pdf

Lukaszewski Marcin. 2015. microstate and modern word the political system of Liechtenstein and its specificity (an outline of the problem).69- 101 file:///C:/Users/pc/Downloads/pp-2015-3-093%20(1).pdf

Marxer Wilfried. 2007. conferencia internacional- Democvacia directaen America latina 14/15 de marzode dieect Democracy in Liechtenstein. Buenos Aires Argentina. 1- 98.https://s3.eu-central 1.amazonaws.com/ext-linst-c5-web-liechtenstein-institut.li 2019/2115/7435/0264/Marxer_Direct_Democracy_Buenos_Aires.pdf

Moeckli Daniel and Ibi Anna forgacsana Henri. 2021. tge legal limits of direct Democracy a comparative analysis of referendums and initiatives across Europe edited. Wilfried Marxer. Liechtenstein. UK: Edward Elgar Publishing ltd. 4- 519.

Office for Democratic institution and human rights (OSCE). 2020 principality of Liechtenstein parliamentary elections 7 February 2021. odinr needs assessment mission report 23-26 November 2020, Warsaw 11 December. 202010.4- 45 https://www.osce.org/files/f/documents/a/f/473469.pdf

Peter j. nstein Katze.2003. Small states and small states, new political Economy. VOL8. NO1. U.S.A. without.

Pfeiffer Kornelia. 2022. country profile Liechtenstein. compendium cultural policies and trena. https://www.culturalpolicies.net/2023/05/25/cultural-policy-report-liechtenstein/

Rayner Lynn. 2003. Small states in world politics: Explain foreign policy behavior. New York.

Vatter, Adrian 2000. Consensus and direct democracy: Conceptual and empirical linkages. in: European Journal of Political Research. no. 38. 174-176.

Wouter P. Veenendaal, a big igniting realm smallness monarchy and political legitimacy in the principality of Liechtenstein, Swiss political science association Swiss political review (2015) vol.21 (2), 2014.337-338.

Veenendaal Wouter. , 2017 the curios case of Liechtenstein: A country caught between a prince and Democracy. file:///C:/Users/pc/Desktop

Wohlgemuth Michael. 2021. Liechtenstein: a tale of unusual sovereignty. stiftung fur stoatsrecht und ordnungspolitik. 337- 338.https://sous.li/wp-content/uploads/2021/06/Liechtenstein-sovereignty-for-SOuS-4.pdf